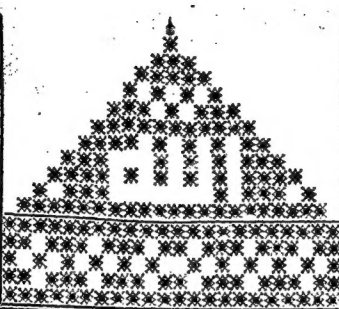


3443

51A

الحمد لله العليم وخبر اسمه
 نصره وورثه ائمة
 محمد لدمياني على روح الرضا
 في اصول ائمة بلاهه
 حلال الدين الفخر
 رحمه الله
 في

في وبعث من شمس - كرم



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم أطيب الأوصول وطهر فروعه وخصه بالكتاب
 العزيز المجزى للتحول وآتاه جوامع الكلم فهي منه الغراء وبين أحكام الشرع وباقامها السعادة
 دنيا وأخرى وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة من تعبد بجميع الأعمال وأداء الفرض
 والمتدرب وتعاظم في معيشة الحلال واجتنب فساد الأمور ومكروها تها وأمتنع من الحرام قبح
 الخنة فباسعاده من حياه مولاه بالأكرام وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الخات على التفقه في
 الدين المؤيد باللائل القطعية وواضحات البراهين صلى الله عليه وسلم وعلى آله الطاهرين من
 الأئمة وأصحابه المحمدين على الحق فكان أجمعهم من أعظم الأدلة مع الاستصحاب والقياس
 (وبعد) فهذه تقريرات شريفة وعبارات لطيفة لشيوخنا علامه مصره وفريد عصره الشيخ أحمد
 ابن محمد المياطي الشافعي مفتي بلد الله الحرام مكة المكرمة نعمة الله بالرحمة والرضوان على شرح
 ورفات أبي المعالي للشيخ إمام الحرمين جلال الدين المحلى أنزل الله عليهما سبحانه رفته وأسكها
 بحجوة جنته بحدتها بامره من خطه ما مش نخته حين قراءته الشرح المذكور ورجع هذه الطلبة
 بالمسجد الحرام فجاءت بحمد الله نسخة مطولة مختصرة منقحة معتبرة وأسأل الله أن ينفع بها كل نفع
 باصله وأن يجعل عمله الصالح وجهه الكريم انه جواد رؤوف رحيم (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) أي
 بكل اسم من أسماء الميزات الاعلى الموصوف بكمال الانعام أو بارادة ذلك استدنى أو أولف ملتفت
 متبركا أو مستعينا أو متضرعا على انبساطه للحصول الحمد ما افانها تتضمن نسبة الجميل اليه تعالى على
 ترجمه المختصر واقتصر على الانعام من أبلغ التناء وجد الغناء وهذا اكتفى به الامام البخاري في أول
 صحيحه وتركه لانه لا يحتاج إلى ما يحتمل انه أي ما القضا والمحصل ان الذي يجمع السهولة والجميلة
 والتشديد ذكر الله تعالى وقد جعل بالنسبة (قوله فهذه) ان كانت الخطبة قبل التأليف فلا إشارة
 إلى معاني هذه من أي مفصل هذا الجميل ورفات وان كانت بعد التأليف فاما ان تكون إلى معاني الذهن

بسم الله الرحمن الرحيم
 أما بعد (فهذه)

ورقات قليلة) تشمل على معرفة فصول من أصول الفقه يتفقها المتبدي وغيره (٢) وذلك أي لفظة أصول الفقه

(مؤلف من جزأين
مقردين) من الأفراد
المقابل للتركيب
الجامع والمؤلف
يعرف معرفة ما ألف
منه (فالأصل) الذي
هو معرفة الجزء الأول
(ما بين عليه غيره)
كأصل الجذر أي
أساسه وأصل الشجرة
أي طرفها الثالث في
الأرض (والفرع)
الذي هو مقابل
الأصل (ما بين على
غيره) كفروع الشجرة
لأصلها وفروع الفقه
لأصوله (والفقه)
الذي هو الجزء الثاني
له معنى أغوى وهو
الفهم ومعنى شرعى
وهو (معرفة الأحكام
الشرعية التي تار بها
الاجتهاد) كالعلم بان
الثنية في الموضوع واجبة
وأن التورث مندوب وأن
النية من الأهل شرط
في صوم رمضان وأن
الزكاة واجبة في مال
الصبي غير واجبة في
الحل المساح وأن
القتل بمنقل يوجب
القتصاص وتحو ذلك
من مسائل الخلاف
يتخالف المفسر طريقه
الاجتهاد كالعلم بان
الصلىوات الخمس
واجبة وأن الزنا محرم
وتحو ذلك من المسائل

أولى ما في الخبر أي لا يتقوس (قوله ورقات) صنفه الإمام العالم العلامة أبو المعالي عبد الملك بن
يوسف بن محمد الجوزي بنى العراق الشافعي ولد سنة تسع عشرة وأربع مائة طو ر بمكة وأما دينة أربع
سنتين بقى ويجمع طرق الشافعي ثم عاد إلى نيسابور فبنى له الوزير نظام الدين المدرسة النظامية
فطلب بها وجلس للوعظ والمتأطرية ومات سنة ثمان وسبعين وأربع مائة فعمره نحو تسع وخمسين
سنة وأغلق السواقي يوم موته وكانت تلامذته يومئذ في أيام أربع مائة ونسب الحرزمي لمحاورة
همسا كذا في السنن على عبد السلام وفي حاشية شحاتي كفاية العوام ولقب بذلك أي بإمام
الحرزمي لا بخصاص إقامته الحرم المكي والذي في فيه ثم أن قوله ورقات فيه مجازة لعلته الجواز وهو موعلى
تقدر بمضاف أي ذات ورقات (قوله قليلة) هذه من كلام الشارح وهو الإمام العالم العلامة شيخ
الإسلام مفتي الأناطول بيقية العلماء الأعلام جلال الدين محمد بن أحمد الحلبي الشافعي ولد سنة إحدى
ونعين وسبع مائة ومات أول يوم من سنة أربع وستين وعاش مائة فعمره نحو أربع وسبعين سنة وأما
صريح قوله قليلة مع فهم من جمع الفقه تنشيطا للمتبدى ولئلا يتوهم نحو وجه عنه إذ قد يستعمل
الكثرة (قوله تشمل على معرفة صفة) أو خبر ثان أو استئناف أي تحتوى أو تستلزم (قوله فصول)
أي أنواع من المسائل ومسمى كل نوع فصلا لا انفصاله عن غيره (قوله من أصول الفقه) صفة لفصول
أي كائنة تلك الفصول من جملة أصول الفقه أي بعض الفن المسمى بهذا الاسم والمراد بها الأدلة
الجمعية من الكتاب والسنة والاجماع من حيث انبثاق الأحكام بها بطريق الاجتهاد (قوله يتفق
بها المتبدى وغيره) اتفاق المتبدى بها يكون بالتعلم واتفاق غيره بالتذكر كما عساه أو يجمعه
أصول المسائل الكثيرة المشتقة في ذهنه بعبارات مختصرة قريبة إلى ذهن (قوله أي لفظة أصول
الفقه) بين بها أن المشار إليه لفظة أصول الفقه بقرينة الأخبار عنه بمؤلف والتأليف كالتركيب من
خواص الألفاظ وحيث تدفعه استخدام لانه ذكر أصول الفقه بمعنى الفن ثم أعاد عليه اسم الإشارة
بمعنى اللفظ (قوله مؤلف) أي بحسب الأصل والألف المشار إليه مفرد لانه لقب على الفن بخصوص
(قوله من جزأين الخ) فيه نظر لانه جزأ آخر وهو الصورة أعني إضافة الأول للثاني في حيث تدل أصول
الفقه أدلته من حيث هي أدلته وبحاج بانه تركه أما لعرف فهمه على المتبدى وللاستغناء عن بيانه
(قوله من الأفراد المقابل للتركيب) دفع به ما يقال وصف الجزأين بالأفراد غير صحيح بالنسبة للجزء
الأول بانه جمع لا مفرد وحاصل الدفع أن الأفراد الموصوفين من الأفراد المقابل للتركيب وهو عدم
دلالة اللفظ على جزء معناه فيصدق بالجمع وغيره لأن الأفراد المقابل للجمع أي أو التثنية واقتصر على
الجمع لانه محل التوهم ويطلق المفرد على مقابل الجملة وعلى مقابل المضاف والتثنية به (قوله يعرف
بمعرفة ما ألف منه) في خبر يان الصلة على غير الأصول ولم يبرز بها على المذهب الكوفي (قوله
ما بين عليه غيره) أي شئ محسوس أو معقول وكذلك قوله ما بين على غيره (قوله وفروع الفقه) من
إضافة البيان أو الإعراب إلى الاختصاص (قوله لأصوله) هي الأدلة الاجمالية أو الأدلة المطلقة (قوله وهو
الفهم) أي السادق وغيره وقيل اسم السادق فلا يقال فقهاء أن السماء وقتنا يقال فقه كقوله وزنا
ومعنى وقته فتح إذا سبق غيره في الفقه وقته ككريم إذا صار الفقه له سمية (قوله وهو معرفة
الأحكام الشرعية) أي التي توجب عقوباتها أن يكون عنده ملكية يتقدر بها على التصديق بإى
حكم أراد وأن لم يكن حاصله لانه كالأحكام ما لك حين سئل (قوله التي طريقها) أي طريق قبولها
وظهورها صفة لمعرفة وقوله الاجتهاد هو بذل النوسع في بلوغ الغرض (قوله كالمعلم) أي كمن هو العلم
(قوله في مال الصبي) أي أوصية بل لفظة الصبي تشمل الصبية كائنه الاستوى عن التثنية (قوله في
الحل المساح) أي كمن امرأة لا سرق فيه بخلاف الحرم كمن رجل لا ستمعه والسكر وكسبه أنه
كبيرة ملحاجة وأصغر تارة (قوله معنى الفن) هو التصديق إلى إجماع الإضافة حقيقة ولا إشكال في

القطعية فلا يسمى فقها فافهمه هذا العلم بمعنى الفن

(والاحكام) المراد بها ذكر (١) (سبعة الواجب والندوب والمباح والمكروه والصحيح والعقوبة) فالتفقه العلم

استعمالها في التعريف بهذا المعنى اما لانها حقيقة عرفية قلند كروا اما لانها اجماعية لم يشكوا ولم اوسطه
قرينة واحدة وهي التقييد بمصطلحها عن الاتحاد لانه انما يقيد الظن وانما الظن لا يعرفه العلم بمعنى
الظن ولم يقل فالعرفية تعني الظن لانه لم يشتهر اطلاقا بمعنى الظن بخلاف العلم (قوله والاحكام
المرادة عقائد كرسبعة) أي في التعريف المتقدم وأظهر في محل الاضمار ايضا حال السندى (قوله
سبعة) فبينه الفقه منه الان يؤول كلامه بان المراد ان هذه السبعة من جهة الاحكام المراد توافقها
أسقط من الاحكام التكليفية خلاف الأولى كما يعلى طريقا لمتقدمين الذين لا يثبتونه وأما
المتأخرون المبتنون له فقالوا المطلوب تركه طلبا غير جائز ان ثبت بنهي مقصود فهو المكروه وان
ثبت بنهي غير مقصود أي مستفاد من الامر بصدقه فهو خلاف الأولى (قوله فالواجب ما يشاء الخ)
أي قولنا أو فعلا أو اعتقادا وسواء كان واجبا علينا أو كفتائنا (قوله من حيث وصفه بالوجوب) هي
حسية تميد لا حشة لتعليل كقولك النار من حيث انها حارة تعني أي لا اعتبارا وصفه بالهبة أو
الظلال ومنه يعلم ان هذه الاقسام متداخلة لا متباعدة كصلاة الفرض في محل مغصوب أو في
الحمام مثلا ولا منافاة بين الانابة والمعاقبة فهما لا باعتبارن مختلفين (قوله مع العفو عن غيره) لا يقال
ان تركه مفرد مضاف وهو من صيغ العموم لجواز حمل اضافته على الجنس أو العهد الذهني (قوله
ولندوب) أي المندوب اليه أي المدعو اليه فغنى الحذف والابصال أو ورد على التعريف الأول ان
قائه اذا اطبق أهل اللد على تركه قوتلوا وعوقبوا في الدار الآخرة فواجب بانه من حيث التهاون
بالدين لا سيما شاعره الظاهرة (قوله والمباح) ويسمى أيضا حائرا أو حالالا (قوله أي ما لا يتعلق الخ)
انما قال ذلك لرد ما قيل ان كلاما من الانابة والمعاقبة على كل من فعل المباح وتركه كأمر حائز له
تعالى ان يفعل ما يشاء حتى انابة العاصي وتعذيب الطائع فلا يصح في واحد من الانابة والمعاقبة
أفاده سم (قوله والمختلور) ويسمى حراما ومعصية وذنبا من حورافته ومتوعد اعطيه أي من
الشارع ويسمى حراما ايضا في الصحاح المختار والمحظور خلاف الاباح والمختلور (قوله امتثالا)
بان كف نفسه عنه لما عني نهي الشرع وانما يقيد به احترامه ان تركه ليعتق خوف من مخلوق أو حياء
منه أو عجز عنه فلا يشاء عليه وكذا ان تركه بلا قصد شيء (قوله ويعاقب على فعله) أي يقع العقاب
في الآخرة على فعله بلا عذر قال في الجوهرة

فان يشاء في بعض الفضل * وان يعذب في بعض العدل

(قوله مع العفو عن غيره) ولا يشاءه ان فعل مفرد مضاف لمعرفة فم لا يشاءه ان يعذب في بعض العدل
الاضافة للجنس أو للعهد الذهني (قوله ويرتب العقاب) أي استحقاقه على فعله بان ينضم فعله
سببا للعقاب بمعنى ان من فعله بلا عذر استحق العقاب ولا يلزم من استحقاقه وجوده بالفعل ألا
ترى انك تقول زيد يستحق القضاء أو الاقتاد أو التدريس مع انه لم يمتثل باو احد منها (قوله
والمكروه) شملت العبارة ما كان طلب تركه بنهي مخصوص وما كان بنهي غير مخصوص كالنهي
عن ترك المندوبات المستفاد من أوامرها واصل الاصطلاح الأصولي وان خالف بعض متأخري
الفقهاء ومنهم من ينصف فخصوا المكروه بالأول وسعوا الثاني خلاف الأولى (قوله والصحيح) هو لغة
السليم (قوله النفوذ) هو بالمجتمعة من نفوذ السهم وهو بلوغ المقصود من الرمي أي بان يوصف
بالنفوذ ويصح اصطلاحا ان يقال انه نافذ (قوله ويعتبه) بان يوصف بالاعتداد ويصح اصطلاحا
ان يقال انه معتبه فاذا قيل هذا السبع صحيح أي نافذ ومعتبه به ويرتب عليه حل الاتعاف
بأن يسع وهذا الشكاح صحيح أي يرتب عليه حل الاستمتاع من وطء ومقدماهاته (قوله عقدا كان الخ)
والعبارة في العبادة نظن المكلف فلو سأل على اعتقاده انه مطهر فبان محدثا فاصلا صحته ولو لم
انطق أو لعبه في المعاملة بحسب الواقع فلو باع مال مورثه فطأ ناحيته فبان ميتا صح السبع (قوله

بالواجب والمندوب
الى آخر السبعة أي
بان هذا الفعل واجب
وهذا مندوب وهذا
مباح وهكذا الى آخر
السبعة (فالواجب)
من حيث وصفه
بالوجوب (ما يشاء
على فعله) يعاقب
على تركه (ويكفي في
صدق العقاب وجوده
لواحد من العصاة
مع العفو عن غيره
ويجوز ان يزيد
ويرتب العقاب على
تركه كما عني غيره
فلا تنافي العفو
والمندوب) من
حيث وصفه بالنسب
(ما يشاء على فعله ولا
يعاقب على تركه
والمباح) من حيث
وصفه بالاباح (مالا
يشاء على فعله) وتركه
(ولا يعاقب على تركه)
وفعله أي ما لا يتعلق
بكل من فعله وتركه
نوب ولا عقاب
(والمختلور) من حيث
وصفه بالمختلر أي
الحزمة (ما يشاء على
تركه) امتثالا
(ويعاقب على فعله
والمكروه) من حيث
وصفه بالكرهية (ما
يشاء على تركه) امتثالا
(ولا يعاقب على فعله
والصحيح) من حيث
وصفه بالهبة (ما يتعلق به الشئ وغيره) بان استجمعه ما يعتبر فيه شرعا عقدا كان أو عبادة

(والباطل) من حيث وصفه بالطلان (ما لا يتعلق به النقوذ ولا يعتد به) بان لم يستعمل ما يعتبر فيه شرعا بعدا كان او عقابا
والعقيد تصف بالنقوذ والاعتداد بالعبادة تنصف بالاعتداد فقط اصطلاحا (هـ) (والفقه) بالمعنى الشرعي (الخص من

العلم) لصدق العلم
بالنحو وغيره فكل فقه
علم وليس كل علم فقهيا
(والعلم معرفة المعلوم)
اي ادراك ما من شأنه
ان يعلم (على ما هو به
في الواقع) كادراك
الانسان بانه حيوان
ناطق (والجهل تصور
النفي) اي ادراكه
(على خلاف ما هو به
في الواقع) كادراك
الفلاسفة ان العالم
وهو ما سوى الله تعالى
قديم وبعضهم وصف
هذا الجهل بالمركب
وجعل البسيط عدم
العلم بالنفي كعدم علمنا
بما تحت الارضين
وبما في بطون الجبال
وعلى ما ذكره المصنف
لا يسمى هذا جهلا
(والعلم الضروري ما لا
يتغير عن نظر واستدلال)
كالعلم الواقع باحدى
الحواس الخمس
الظاهرة وهي السمع
والبصر والشم والذوق
فانه يحصل بمجرد الاحساس بها
من غير نظر واستدلال
(واما العلم المكتسب
وهو الموقوف على النظر
والاستدلال) كالعلم
بان العالم حادث فانه
موقوف على النظر

والباطل) هو لغة الذاهب وهو الفاسد سواء الاقصور زمتها المحقق فانه يبطل بالردة ويخرج منه
ويفسد بالوطء ويلزم انما هو (قوله اصطلاحا) اي بحسب اصطلاح اهل الشرع او بعضهم
وقضيته صحة وصف العبادة بالنقوذ اي ضالفة (قوله وليس كل علم فقهيا) اي فالنسبة حينئذ العموم
والخصوص المطلق بين الانسان والحيوان ويقال ايضا كل فقه عالم وليس كل عالم فقهيا اذ القاعدة
انه كلما وجد البعض وجد الاصل ولا عكس كالماتني (قوله والعلم معرفة المعلوم) فانه دور لان
المعلوم مشتق من العلم ولا يعرف المعلوم الا بمعرفة ولا يعرف العلم الا بمعرفة المعلوم لانه
أخذ في تعريفه واشارة الشارح الى جوابه بقوله اي ادراك ما من شأنه ان يعلم وحاصله ان الاراد
المذكور متبني على ان المراد بالمعلوم المعلوم بالفعل وليس كذلك بل المراد به المعلوم بالامكان كذا في
الحاشية (قوله على ما هو به) اي على الوجه الذي هو اى ما من شأنه ان يعلم متبني به اي بذلك
الوجه في الواقع والواقع قيل هو علم الله تعالى وقيل اللوح المحفوظ وقيل غير ذلك (قوله كادراك
الانسان الخ) اي وكادراك الفرس بانه حيوان صاهل وكادراك الحيوان بانه جسم نام مقدر كمال ارادة
(قوله والجهل تصور النفي) ما احسن قوله في تعريف العلم معرفة وهذا في الجهل تصور فانه ليس
بمعرفة أصلا وانما هو حصول نفي في الزمن (قوله على خلاف ما) اي على حاله وصف مخالف للعال
والوصف الذي هو اى ذلك الشيء متبني به في الواقع (قوله قديم) اي بذاته وصفاته او بذاته دون
صفاته وتفصيل عندهم وقد ذكره واثبات العقيدة (قوله وبعضهم) اي الاصوليين أو العلماء
(قوله بالمركب) انما كان مركبا لانه جاهل بالحكم وجاهل بانه جاهل ولذلك قيل
جهلت وما تدري بانك جاهل * ومن لي بان تدري بانك لا تدري
وقوله قال حمار الحكيم يوما * لو انصف الدهر كنت أركب
لاني جاهل بسيط * وصاحبي جاهل مركب
(قوله عدم العلم بالنفي) قضيته انصاف الجاهل بالبيعة بالجهل وليس كذلك فن ثمره بعضهم
عما من شأنه العلم (قوله وعلى ما ذكره المصنف لا يسمى هذا جهلا) اي العلم بالنفي جهلا اذ لا يصدق
عليه تصور الشيء لا يتفاه تصور رمي مطلقا والله أعلم (قوله عالم يرفع) اي علم يرفع الخ فلا يقال التعريف
غير مانع لتناوله التقليد مع انه ليس علما ومعناه ان النفس ادركه بمجرد التوجه اليه كالعالم بان
الكل اعظم من الجزء او بالحواس الظاهرة وان توقف على حدس او تفجير بقية فالاول كالعالم بان نور
القمر مستفاد من نور الشمس والثاني كالعالم بان السقمونيا مسهلة او توقف على وجدان كالعالم بان
فلك جوعا واعشا وتواتر كالعالم بوجود مكة (قوله عن نظر واستدلال) وان توقف على شيء آخر
كالاصغاء وتقلب الحديقة (قوله باحدى الحواس) اي بسبب احدى الحواس اي العلم الحاصل
للتفكير باحدى الخ لان المدرك للكتاب والخبريات هو النفس والحواس جمع حاسة بمعنى القوة
الحسية (قوله فانه يحصل) اي العلم الواقع (قوله واما العلم المكتسب الخ) دفع زيادة ما هو متوقف
العلم المكتسب على مدخول كاف التمثيل تأمل (قوله بان العالم) هو ما سوى الله وصفاته من جواهر
واعراض وقوله حادث اي حدوثا زمانيا اي مسبوقا بوجوده بعدمه (قوله من التعريف) كزوال الحركة
بطرق السكون والظلمة بطرق الضوء وعكس ذلك (قوله هو الفكر) كحركة الفكر كحركة النفس في
المعولات واما حركاتها في المحسوسات فتفصيل (قوله ليؤدي) اي لاجل ان يؤدي ذلك الفكرة (قوله
الى المطلوب) اي من علم اوضح (قوله فيجمع المصنف بينهما في الاثبات الخ) وقدم ذكر الاثبات على
النفي لان الاثبات اشرف وعكس المصنف لان المنفي من قوايع الضروري وعن الاشرف من

العلوم وانما شاهد فيه من التعريف قبل من تعبره الى حدوثه (ولنظروا الفكر في حال المنظر فيه) ليؤدي الى المطلوب
(والاستدلال طلب الدليل) ليؤدي الى المطلوب فيؤدي النظر والاستدلال واحد وجع المصنف بينهما في الاثبات والنفي تأكيد

(والدليل هو المرشد إلى المطلوب) لا تعلق له عليه (والظن يجوز من أمرين أحدهما أظهر من الآخر) عند المجوز (والشك جواز الأمر من أمرين أحدهما على (٦) الآخر) عند المجوز فالتردد في قيام زيد وتوقفه على السواء شك ومجرى بحان الشك

والاستغناء عن (وأصول الفقه) أي الذي وضع فيه هذه الورقات (مترق) أي طرق الفقه (على سبيل الاجال) كطابق الأمر والنهي وفعل النبي صلى الله عليه وسلم والاجماع والقياس والاستصحاب من حيث البحث عن أولها مانه فلو جوبى الثاني أنه للحكمة والباقي بأنها حجر وغير ذلك مما سبق مع ما يتعلق به بخلاف طرقه على سبيل التفصيل نحو أقيموا نسلا ولا تتردوا الزنا وصلاته صلى الله عليه وسلم في الحكمة كما أخرجه الشافعي والاجماع على أن كنت الآن السدس مع بنت

للكتب اندهو أقوى منه وأبعد عن الخطأ (قوله هو المرشد الخ) اعلم ان المرشد بطلاق حقيقة على الناصب بأمر شرعيه ويطابق مجازا على ما به الأثراد وهو المراد هنا دليل قوله لأنه علامة عليه فيثبت يقال قد أدخل المجاز في التعريف وهو لا يجوز ويجب ان تعريف الدليل بما ذكره عقرب تعريف الاستدلال بطلب الدليل قرينة على ارادة معنى المرشد المجازي اذهو المناسب بمعنى الاستدلال المذكور كذا في سم (قوله أحدهما أظهر من الآخر) يفيد ان كلا منهما جازا ظهر لكن أحدهما أظهر فخرج به تجوز بقاء البحر بحاله وانقلابه دما مثلا اذ كل منهما جازا وقوع عقلا وأحدهما وهو بقاءه بحاله أظهر مع أن ذلك ليس من قبيل الظن لان البقاء بحاله معسوم لانه لما عاينا والاقبال خفي عند العقل في مجازي العادات وتعريف الظن بما ذكره تعريف باللازم اذ الظن هو الادراك الراجح لاحد الأمرين الملزوم بالتجوز وأما مقتضى المصنف تعريف الوهم وهو الادراك المقابل للظن (قوله عند المجوز) سواء وافق الواقع أم لا (قوله والشك تجوز من أمرين) هما طرفا الممكن كوجود زيد وعدم وجوده (قوله وأصول الفقه) أي الفن المسمى بهذا اللقب المشعر بعمده بابتداء الفقه عليه (قوله الذي وضع فيه هذه الورقات) أي جعل بسبب بيانه هذه الورقات التي هي الاقطار المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة (قوله أي طرق الفقه) فيه عود الضمير على جزء العلم وهو كإثباتي من زيد لا معنى له فلا يصح عود الضمير عليه وأجب بان عود الضمير عليه باعتبار المعنى الاصل الاضافي ففيه استخدام (قوله على سبيل الاجال) حال من طرق أي كاتبة تلك الطرق على صفة هي اجالها وعدم تعيينها ولذلك مثله بطلاق الأمر والنهي وفعل النبي صلى الله عليه وسلم أي كنهه المقتضات عن التقييد بمو به معين ومنهني عن معين وهكذا (قوله بأنها حجج) أي يصح الاحتجاج والاستدلال بكل منها بشرطه (قوله وغير ذلك) كالأعلام والخاص والطلق والمقيد وهو معطوف على مطلق الأمر ومن الغرر اقر صلى الله عليه وسلم على قول أو فعل (قوله مع بيان ما يتعلق به) متعلق بسبق وفيه انتهائي ما يتعلق بما قبله من الأمر والنهي أيضا بخلاف طرقه على سبيل التفصيل أي على سبيل وصفه هي تفصيل متعلقة وتعيينها (قوله كما أخرجه الشافعي) أي رواه أي الصلاة يتأويلها بالذكور أو العمل أو كونه صلى الله عليه وسلم فخرج الضمير بفهم من المقام (قوله مثلا) مثل أي مقابلا لا يمثل أي متماثلين بان مماثل أحدهما الآخر في المقدار باعتبار الكيل (قوله بديار) أي مقصود من العاقد من أي وارثها أو وكيلها ما يجلس العقد قبل التفرق منه وفصل تخارجهما بخوارزما العقد والحلول لازم للتعاوض في المجلس غالبا (قوله لمن شك) المراد بالشك مطلق التردد بدونه أو رجحان (قوله مثلا) أي لاجل غثيل القواعد أو بوضاحتها لاجل انها منه (قوله وكيفية الاستدلال بها) بالرفع عطف على طرق (قوله من حيث تفصيلها) أي تعيينها وتعلقها بحكم معين (قوله عند تعارضها) أي في افادة الاحكام واتساق التعارض فيها الكونه ثابتة في تلك الافادة بخلاف التعارضات لا يقع فيها تعارض (قوله وغير ذلك) أي كتقديم الدين على العمل بان يجعل تخسر للعمل واسترق المصنف من أصول الفقه صفات الخمسة في المسائل المتضمنة ليهانها به اشار عليها بقوله وكيفية الاستدلال بها الخ ويجب عنه بانه تركها ما فعلت انها ليست من أصول الفقه كما قيل به (قوله تجوز الى صفات الخ) أي ما بشرطه فيه من الصفات لتوقف الاستدلال على المستند وعدم تأهل كل أحد به (قوله وأبواب أصول الفقه الخ) ان جعل مسمى الكتب والأبواب والاصول الالفاظ مخصوصة كما هو مختار المحققين فالتقدير هنا ومضون أبواب أصول الفقه

أو حيث تفصل ما عند تعارض الكونهات الخمسة من تقديم الخاص على العام والمقتضى على المطلق وغير ذلك وكيفية الاستدلال بها تجوز الى صفات من يستدل به وهو التجوز فلهذا الثلاثة هي الفن المسمى بأصول الفقه أو وقف الفقه عليه (وأبواب أصول الفقه

أقسام الكلام والامواله والعام والخاص) ويدكر فيه المطلق والمقيد (والجمل (v) والمبين والظاهر) وفي بعض النسخ

والسؤال وساق
(والافعال والالفاظ
والنسخ والاحاج
والانبار والقباس
والنظر والامانة
وترتيب الادلة وصفة
الفتى والمستقى
واحكام المحدثين فاما
اقسام الكلام فاقول
ماترك منه الكلام
امان) نحو زيد قائم
(واسم وفعل) نحو
قائم زيد (او فعل
وحرف) نحو قائم
انته بعضهم ولم يعد
الضري في الرجاء
الذي زيد مثلاً لعدم
ظهوره والجمهور على
عده كلمة (واسم
وحرف) وذلك في
البناء نحو زيد وان
كان المعنى ادعوا
انادي زيداً والكلام
ينقسم الى امر ونهي
نحو قوم ولا تفعل
(نحو) نحو جاء زيد
(واستخار) وهو
الاستفهام نحو هل قام
زيد قال نعم او لا
(وينقسم ايضا الى
تن) نحو
هل انت الشاب يعود
يوماً (وعرض) نحو
لا تنزل عندنا (وندم)
نحو والله لا أفعل كذا
(ومن وجه آخر
ينقسم الى حقيقة

او ابواب اصول الفقه عبارات اقسام فطابق الخبر المبدأ وفي عد أقسام الكلام منها ما يقرب أو أرادها
ما يشمل ثوابها والاقسام الكلام خارجة عن معنى الفن (قوله الكلام) المراد منه بقرينة ما يأتي
اللفظي لا النفي لان بحث الاصول في اللفظي لا النفي وهو حقيقة تفهم ما عدا المحققين (قوله
ويدكر فيه) أي في الكلام على العام والخاص (قوله المطلق والمقيد) أي لما نسبتهما لهما حتى
انهما باب واحد وقصد وقوع الاعتراض على المصنف في اسماهما (قوله وساق) أي في كلام
المصنف فالتناسب النصير مجزئ كرهنا كرهه (قوله والافعال) أي أفعاله صلى الله عليه وسلم فانها
حجة (قوله وترتيب الادلة) أي بيان رتبة كل منها بالنسبة لغيره وأما المقدم على غيره عند التعارض
(قوله وصفة الفتى والمستقى) أي شرطيهما والمجهت والفتى واحد كما يعلم مما يأتي قال في مختصر
الانوار لا يجوز لفظي أن يتساهل في الفتوى ومن عرف بذلك لا يجوز أن يستغنى والتساهل يكون
بان لا يلتفت ويشير على الفتوى قبل استغناء الفكر والنظر وقد يكون بان تحمله أعراف فاسدة
على تتبع الحيل الخفية والمكر وهما بالنسبة بالشبه والترخيص لنزوم نفعه والتعسير لن
بروم ضره قال النجاشي بسئل الفتى يوم القيامة عن ثلاث هل أفتى عن علم أو لا وهل نصحت في
الفتوى أم لا وهل أخلص فيها له أو لا والله أعلم (قوله فاقول ماترك منه الكلام امنان)
وصوره أربعة مبتدأ وخبر مبتدأ واول فاعل سمدس الخبر مبتدأ وثاني فاعل سمدس الخبر اسم
فعل وفاعله ولا يخفى ان المتألف الجموع والمتألف منه الأجزاء مقصلة واعتراض تألف الكلام
من جزأين فقط اذ معناه ثالث وهو الاستناد الذي هو ربط احدى الكلمتين بالآخرى لان يجب بان
الاستناد شرط الاجزاء أو التقيد بيان الاجزاء الملقوطة لها به يجب ان زيد قائم اذ فيه ضمير مستتر
(قوله واسم وفعل) له صورتان فعل وفاعل وثاني الفاعل (قوله لم يدر ظهره) أي بل هو صورة
عقلية لا تتحقق له في الخارج (قوله والجمهور على عده كلمة) أي لكونه في حكم الملقوطة لا يستخاره عند
الخط مع توقف الاستناد التام المحقق للكلام عليه (قوله واسم وحرف) هو ضعيف والعقدانه
مركب من فعل واسم والمحصل ان صورته كيبس الكلام ستة احمان فعل واسم فعل واحمان فعل
وثلاثة أسماء فعل وأربعة أسماء جلتان وله صورتان الشرط والجزاء فتجوز ان استقامت أفعلت
القيم والجواب نحو اقسام بالله محمد خير خلق الله (قوله والكلام ينقسم الخ) في جمع الجوامع
وشرحه الكلام ينقسم الى طلب وخبر وانشاء فالاول كضرب ولا تنص والثاني نحو زيد قائم
والثالث نحو انت طالع انت حر لست في مال الله عز وجل (قوله وهو الاستفهام)
أي الكلام الدال على طلب حصول صورة الشيء في الذهن من حيث حصوله فيه فخرج نحو علمين
وفهمين اذا المقصود منه حصول التعليل والتفهم في الخارج (قوله الى تن) هو طلب الاطلاع فيه أو
ما فيه عبرة فالاول نحو لست الشاب الخ والثاني نحو قول منقطع الرجال لست في مالنا فاجمته فلا يقال
لست انفس تطلع او تفرج (قوله ومن وجه آخر) أي معارضة الاول فان انقسامه الى ما تقدم
اعتباراً بمراد لوله وما هنا باعتبار استعماله في مدلوله أو غيره (قوله ينقسم الى حقيقة ومجاز) أي الكلام
بالمعنى اللغوي وهو ما يتكلم به قل او كره على طريق الاستخدام فان المجاز والحقيقة من عوارض
الفرادات ايضا (قوله ما ياتي في الاستعمال) أي ان ياتي في الخ فخرج اللفظ قبل استعماله واللفظ
المستعمل غلطاً فكذا هذه القوس مشيرة الى كبح كل منهما ليس بحقيقة ولا مجاز والاصل لا اذا
استعملها الشارع في الدعاء فانه مجاز (قوله على موضوعه) أي اللغوي كما هو المتبادر من ذكر الوضع
والبقاء والمتابعة بالتعريف الثاني (قوله وقيل ما استعمل الخ) أفهم كلامه على التعريف الاول ان
كل لفظ نقل عن الموضوع اللغوي الى معنى آخر فليس بحقيقة سواء كان الناقل الشارع أو العرف
أو الواضع الاول وقوله فيما اصطلح عليه يدخل الحقيقة الشرعية واللغوية والعرفية العامة والخاصة

ومجازاً فالحقيقة ما ياتي في الاستعمال على موضوعه وقيل ما استعمل في الجملة على

من الخاطبة) وان لم يبق على موضوعه كالصلاة في الجنة المنصوصة فاعلم ببق على موضوعه القوي وهو الدعاء وغيره والاداءة
لغات الأربع كالحجارة فاعلم ببق على موضوعه وهو كل ما يلبس على الارض (والحجارة يجوز) أي تعدى به (من موضوعه) هذا
على المعنى الاول الحقيقة وعلى الثاني (أ) هو ما استعمل في غير ما صطلح عليه من الخاطبة (والحقيقة اما القوية) بان وضعها

(قوله من الخاطبة) هو بكرر الطاء أي الجماعة الخاطبة بذلك اللفظ وفي الحاشية هو بفتح الطاء بمعنى
الخطاب ومن فلا يتبادر في الكلام حذف والتقدير ما استعمل في المعنى الذي اصطلح على دلالة
عليه اصطلاحا مبتدأ وانما من ذوي الخطاب أي الخطاطين وهو ما يلبس على الارض والظاهر انه
لا يمتنع خصوص الارض ولا خصوص الدب ولا الكون بالفعل بل مطلق الانتقال بالوقوف فدخل
حيوان يزحف أو لم يقع منه انتقال ولا تحرك مطلقا (قوله والمجاز) هو مفعول فاصلة نحو زنت
حركة الواو الى ما قبلها ثم قبل تحرك الواو بحسب الاصل وانفصل ما قبلها بحسب الاثنان قلت ألفاظا فاعلم
(قوله بالمجاز) أي لفظ يجوز البناء للفاعل والمفعول وقوله عن موضوعه أي كل موضوع له لغوي
تعديا صحيحا بان يكون للعلاقة خرج ما وضع ولم يستعمل والموضع وما استعمل لغويا علاقة كاللفظ
وما استعمل في موضوعه أو أحد موضوعيه فانه حقيقة (قوله من الخاطبة) أي الجملة المسماة بهذا
بذلك اللفظ من حيث انه غير كل ما صطلح عليه من الخاطبة (قوله الحقيقة) أي اللفظة المسماة بهذا
الاسم اصطلاحا باعتبار نسبتها الى واضعها (قوله أهل اللغة) للتبادر منها اللغة العرب (قوله الحيوان
المفترس) فيه ان الاقتراس ثابت لغوي الحيوان المشهور وان راد الاقتراس ما لا يوجد في غيره أو
يدعي اصالة الاقتراس فيه دون غيره أو راديا لاسد كل مفترس كالذئب والكلب المقبور (قوله العرف
العام) المراد به لا ينسب لطائفة معينة أي لم يتعين ناقله وقوله والخاص هو الذي ينسب لطائفة
معينة وتعين ناقله (قوله كالفاعل للاسم المعروف الخ) ومعناه في اللغة من أوجد الفعل واعظم انه لا بد
في انصاف اللفظ بالمجاز من سبق وضعه لغوي القوي زعمه لاسبق استعماله فيه فيجوز في اللفظ قبل
استعماله فيما وضع له ومنه يعلم ان لفظ الرجن محض بالله وأنه مجاز ذمما لا حقيقة له (قوله وهذا
التعريف ما شاع الخ) هذا مبني على ان الاختلاف بين القرينين معنوي لا لفظي بناء عن تخصيص
الوضع بالقوي ولأن محمدا لم يمتد بتوريده بالوضع في التعريف الاول ما شاع في القوي والشرعي
والعرفي له من الحاشية (قوله ذلك في زائدة) قال العلامة السعدية ليست زائدة ولا يلزم المجاز
المذكور لخوضه بل الشئ عن المعلوم كسلب الكناية عن زيد المعلوم أو مثل بمعنى الذات أو الصفة
(قوله ومجاز بالنقصان) أي بسببه أو معدوم كذا يقال في ناقلة واعلم ان المجاز يقع في القرآن والسنة
وغيرهما لأغراض كثيرة الحقيقة كأنه لم يعدل عنه الى الغلط أو لا يفتن فيحوز يد اسد فانه بلغ
من شجاع (قوله واستل القرية) قال الشيخ عبد القاهر لو وقع هذا التركيب في غير هذه المقام لم
يقع الخلف لجواز ان غير رجل بقرية قد نبت وهناك أهله فانه ان نقول لصاحبه واعطا
هذه كراهة وثقله من معطو ومعتبر استل القرية عن أهله أو قل لها ما صنعوا كما قال استل الارض
من شئت أنهارك وغرس أشجارك وجني ثمارك (قوله أي أهل القرية) أي ضرورته ان المقصود
سؤل أهل القرية لاسوأس نفس القرية وان كان الله تعالى قادر على انصاف الجدران أيضا وقد
قد يحسن ان لم يرد التأثير أهله من باب إطلاق المثل على الحال فلا يكون فيه نقصان (قوله
دعرب صدق أمر يفتي) هر بيت من مفعول وقوله به أي الحجاز والشأن ومحمدا أنه يجوز في اللفظ
أي تعدى به عن موضوعه فيكون مجازا بمعنى سابق وعلى هذا فتدبر ثز يادو والنقصان انما هو
بحسب لاسل رعية فانه زجوع نفس كنه شئ وججوع استل القرية وهو صحيح يجوز ان يجعل
بب. زائد فاعلم انه والله بقرية فقط (قوله فيما يخرج من من الانسان) هو شامل لما يخرج من قبله

أهل اللغة كالاسد
للحيوان المفترس
(واما شرعية) بان
وضعها الشارع
كالصلاة للصلاة
المنصوصة (واما
صرفية) بان وضعها
أهل العرف العام
كالاداءة لذات الأربع
كالجواهر لفظ لكل
ما يلبس على الارض
والخاص كالفاعل
للاسم المعروف عند
الخطابة وهذا التعريف
ما شاع على العرب
التي لا تتبعه دون
الاول القاصر على
القوية (والمجاز اما
أن يكون بزيادة أو
نقصان أو نقل أو
استعارة فانه بزيادة
مثل قوله تعالى ليس
يكنه شئ) والكافي
زائدة ولا فهي بمعنى
مثل فيكون له تعالى
مثل وهو محال
والفصل من الكلام
به (والمجاز بالنقصان
مثل قوله تعالى واستل
القرية) أي أهل
القرية وترتب صدق
عرب يفتي وعلى
دعرب به يستعمل
في مثل شئ في

مثل وسؤل به في (قوله زائد) من كنه شئ مما يخرج من الانسان) بقول المصنف ومن
في قوله تعالى (قوله زائد) من كنه شئ مما يخرج من الانسان) بقول المصنف ومن

فشيء منه إلى السقوط بأرادة السقوط التي هي من صفات الحي دون الجاد والمجاز التي هي التثنية بمعنى استعارة (والأمر استدعاء الفعل بالقول عن هودونه على سبيل الوجوب) فان كان الاستدعاء من المساوي معنى التماسا ومن الأعلى معنى سؤالا وان لم يكن على سبيل الوجوب بان يجوز التارك فظاهره انه ليس بأمر أي في الحقيقة (٩) (والصيغة الدالة عليه افعال نحو

اضرب واسكرم

واشرب وحي (عند

الاطلاق والتجريد عن

القرينة) (الصادرة عن

طلب الفعل) (فحصل

عليه أي على الوجوب

نحو أقموا الصلاة

(الأمادل الدليل على

ان المراد منه التنب

أو الأباحة فحصل

عليه أي على التنب

أو الأباحة مثال التنب

فكاتبهم ان عاتم

نهم غير او مثال الأباحة

واذا حلت فاصطادوا

وقد أجعوا على عدم

وجوب الكتابة

والاصطاد (ولا

يقضي التكرار على

الصحيح) لان ما قصد

به من تحصيل المأمور

في تحقق بالمرة الواحدة

والاصل رامة الذمة

مما زاد عليهم (انما اذا دل

الدليل على قصد

التكرار) فيحصل به

كالامر بالصلوات

الخمس والامر بصوم

رمضان ومقابل

الصحيح انه يقتضي

التكرار فيستوعب

الأمور بالمطلوب

ممكنه من زمان

العدم حيث لا يثبت

ومن دبره لكنه اشهر في الثاني ومنه يعلم انه مجاز علاقته بالمجوزة لكن قول الشارح بحيث لا يتبادر منه عرفا الخ يقتضي انه حقيقة عرفية وهذا لا ينصرف في مقصود الصنف من انه مجاز لانه باعتبار الاستعمال القوي (قوله فشيء منه إلى السقوط الخ) أي بجامع القرب من الفعل في كل واستحق من لفظ الارادة يريد بالاستعارة في المصدر أصليا وفي الفعل تبعية لجريانها فيه بتبعيتها بانها في المصدر (قوله والمجاز المبني على التشبيه) أي يجعل علاقته هي المشابهة فلا استعارة بمجاز علاقته المشابهة (قوله استدعاء الفعل) أي طلب الفعل فخرج به النبي فانه طلب التارك وقوله بالقول خرج به الطلب بالاشارة والكتابة مثلا وقوله من هودونه متعلق باستدعاء خرج به الطلب من المساوي فيسمى التماسا وطلب الأدنى من الأعلى فيسمى دعاء ونحو رب اغفر لي وقوله على سبيل أو وجوب متعلق باستدعاء أيضا أي على سبيل وصفة هي وجوب ذلك الفعل أي خرج به ما لم يكن على سبيل الوجوب بمعنى المحتم بان يجوز التارك فانه ليس بأمر على ما تقتضيه ظاهر عبارة فيكون للتدبيب على هذا ليس بما هو به وبه قال أبو بكر الرازي والكرخي لكن المحققون على ان للتدبيب ما هو به لانه مائة أجاما والطاعة فعل المأمور به (قوله سمي سؤالا) أي دعاء في السلم أمر مع استعلاء وعكسه دعاء وفي التماسي فالتماس وقفا

والأصح في جمع الجوامع وغيره ان طلب الفعل سمي أمرا مطلقا (قوله أي في الحقيقة) أي وبما يسمى بالمجازا وقد علمت ردة ودخل في التركف وأترك وذو (قوله ان دلالة عليه افعال) المراد به فعل الامر فدخل الفعل وافعلا واستعمل قال الاسنوي ويقوم مقامه اسم فعل الامر المضارع لقرون باللام (قوله والتجريد عن القرينة الخ) عطف على الاطلاق بين بان المراد منه الاطلاق من شيء محصور (قوله الأمادل الدليل الخ) الاستثناء قطع لان مادل الدليل على صفة عن الوجوب ليس مجردا (قوله ان علمت فهم خيرا) أي امانته وقدرة على اداء العمل الكتابية اكتسب هكذا مسرلا الامام الشافعي رضي الله عنه (قوله وقفا جعوا الخ) أي والاجاع من الادله وفيه بحث لان الاجاع على عدم الوجوب يدل على حصول المدعي وهو عدم الوجوب (قوله يتحقق بالمرة) أي كما يتحقق بالأكتر فهو للطلب أهمية لا لتكرار ولا مرة لكن المرة ضرورة فلا يتحقق القصص باقل منه - فحصل ذلك (قوله كالامر بالصلوات الخمس) أي في قوله فقموا الصلاة فتدلل الدليل كحديث المراج على تكرارها في كل يوم وليلة (قوله ولا يصوم رمضان) أي في قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته أي هل من رمضان أي في الحديث شعايد على أن صوم رمضان يجب في كل سنة أي حيث اضافته إلى السنة دون العمر (قوله ما يمكنه الخ) احتراز به عن أوقات الضرر ومنه كل يوم وعبرهما وضاعة زمان إلى العمر بانية زمن اضافته إلى الأعمار الخمس (قوله حيث لا يثبت لأمور به) فان بين زمانه وبينه تعيين بقدر الفعل مرة أو مرات معينة كفي شغل ذلك الزمن ولا زمان يثبت لتقدير (قوله ولا يقتضي القدر) أي ولا التراخي بل ينهل كلاهما (قوله بان زمان زنون) هو ما بهب الامر وقوله دون الزمان لثاني هو ما عدا وهو كيد والكلام عند ذلك لا فرق بين قيد الصيغة بوقت متيقن أو موسر أو فور أو تراخ على به (قوله وعلى ذلك يحصل الخ) وجهه ان من قال انه يقتضي التكرار وجب أن يستوعب المأمور بالمطلوب ممكنه من زمان لعدم التكرار وذلك متحقق في قولنا قضاء العورية وكان الأولى تصريف أن يقول هذا الدليل كما قد قيل قوله

(- - - - -) لا مدامور لا تتفاهم بعضها على بعض (ولا يقتضي لعمري) لان الغرض منه تحديد العمل من غير اختصاص بزمان أو زمان أو زمانا الثاني وقيل يقتضي القدر وعلى ذلك قول من يقول انه يقتضي تكرار (والامر بالمجدد افعال أمر به

(وأما العام فهو ما عم شئين فصاعدا) من غير حصر (من قوله عمت زيدا وعرا بالعام وعمت جمع الناس بالعام) أي
معلمهم به في العام شعور (والفاظه) الموضوعه (أربعة أعلام) الواحد (المعرف بالالف واللام) نحو أن الإنسان نفي خبر
الالدين أمنا (واسم الجعم المعروف باللام) نحو فاقنوا المشركين (والأسماء الهمزة (١١) كمن فيمن يعقل) كمن دخل داري

فهو آمن (وما هنا
لا يعقل) فهو ما حامي
منك أخذته (وأي)
استغماية أو شرطية

أو موصولة (في
الجمع) أي من يعقل
وما لا يعقل نحو أي
عبدى حاكم أحسن
إليه وأي الأنبياء
أردت أعطيتك (وأن
في المكان) نحو أي
تكن أكن معك
(ومتي في الزمان) نحو
متي شئت حثتكم (وما
في الاستغمام) نحو
ما عندك (والجزاء)
نحو ما تعمل تجزيه
وفي نصرة والخبر يدل
الجزء نحو جعلت
ما جعلت (وغيره)
كالخبر على النصحة
الأولى والجزء على
الثانية (ولا في
التكررات) نحو
لا رجل في النار
(والعموم من صفات
النسب ولا يجوز دعوى
العموم في غيره من
الفعال وما يجري مجراه)
كما في جمعه صلى الله
عليه وسلم بين الصلواتين
في السجود أو ما نصارى
فانه لا يفسر الطويل
والقصير فانه ما يقع

الحق في الغشيل به إشارة إلى أن المراد به ما يشمل النعمان وإن كان المراد منه الاتحاد بعد العدم بمره
فحسب فيكون في تنجيمه تصديقا للامتنان فحسب كل واحد وعما رزقكم الله وللاكرام فحسبوا دخولها
بسلام واللا رشاد فحسبوا واستشهدوا شهيد من رجالكم وللمتي نحو

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي • بصبح وما الا صبح سنك ما مثل

والاحتقار ونحوه ألقوا ألقوا أنتم مقولون أو انظر كحديث إذا لم تسبح فاصنع ما شئت أو التهنيت نحو انظر كيف

ضربوا الناس بالأمثال أو التوبيخ نحو فاقض ما أنت قاض أو المشورة نحو فاقض ما أنت قاض أو الاعتبار

نحو انظر إلى غمره إذا غمره وهذا معنى قول ابن قاسم في شرحه إذا صبغت زيدا فغمره إذا كرمها هو ميسر

في المطولات (قوله وأما العام) لوجه للبعد الذي كرى أي العام الذي هو أحد الأقسام المتقدم ذكرها

(قوله فهو ما) أي انظر وقوله عمت أي تناول دفعه (قوله فصاعدا) هو حال حذف عاملها وصاحبها

أي ذهب المادول صاعدا أو آخر زبقوله عمت شئين عن نحو زيدا رجل في الأنايب وقوله فصاعدا

عن المتنى التكررة في الأنايب وقوله من غير حصر عن أسماء العدد مثل الثلاثة والأربعة والعشرة

فإنها تتناول أكثر من اثنين ولكن إلى غاية محصورة (قوله من قوله) أي الشخص الفاعل (قوله

والفاظه) الضمير يعود على العموم المقهور من العام أو الضمير يعود على العام وإضافة الفاعل إليه

بأنية (قوله الاسم الواحد الخ) اعتراض عليه ما يقال رجل المطلق يلزم مني لا كلم زيدا مثلا ثم كنه

فانه لا يقع عليه الثلاث بل مطلقة واحدة مع أن اللفظ المطلق من ذلك وأجاب به ابن عبد السلام بأن

هذا يراعى فيه العرف لا اللغة (قوله في خبر) أي في مساعيه وصرف عمره في طلبه (قوله واسم

الجمع) المراد منه اللفظ الدال على جماعة تحمل الجمع واسمه واسم الجنس المجي نحو زيدا العامين فانه

اسم جمع ونحو القوت وهو اسم جنس حي (قوله فاقنوا المشركين) ومنه والله يحب المحسنين

الله لا يحب الكافرين فلا تنفع المكذبين (قوله كمن دخل داري الخ) يحتمل أن تكون شرطية وأن

تكون موصولة تمثل الاستغماية من عندك وقوله ما عمت منك أخذته يحتمل الوجهين

الذكرين ومثال الاستغماية من عندك (قوله وأي في الجمع) أي سواء كانت شرطية كالتمثال

الأول في كلامه أو موصولة كالتمثال الثاني فيه واستغماية نحو أي لأمر منك (قوله والجزاء) أي

وفي الجزاء أي مقامه فاندفع ما يقال كان ينبغي أن يتول والشرط لاها مستعملة فيه لا في الجزاء لافرق

بين أن تكون غير زمنية كمثل أو زمنية نحو خوف ستقامو ذلك فاستعملوا لهم مدة مستقامتهم لكم

(قوله ولا في التكررات) هذا هو الرابع من العام العموم وهو نص أن يثبت لشكره على الفتح و

جرت من نحو لا من رجل في النار أو زمنية في غير ذلك فحسبوا لا رجل في النار ويحتمل نفي الجنس بقامه

ويحتمل نفي الواحد (قوله والعموم من صفات الشوق) بمعنى المشوق به وهو مقفه فلا يوصف المعنى

به الأخبار وقيل يوصف به حقيقة وقيل لا يوصف المعنى بالعموم لا حقيقة ولا مجاز (قوله وما يجري

مجراه) كاقضه إلا نفي (قوله مرسلا) هو مرسلة منه المعنى في قوله ورسول منه المعنى في قوله

وسيدني فلا يحمته به لا يجب استثنى (قوله لا يحم كل حر) أي شريك وغيره وقوله لا يحم كل خصوصية

في ذلك الجار رأى لا توجد في غيره مذكورة بشرية تبع كالمحتمل عدم المحصورة فقد عرفت

لا أحب لآل ولا مرجع ولا يثبت للعموم (قوله ونحو من قبل العام) أي في قوله من بعد من قوله (قوله

فيقال فيه) أي في حده ولا يثبت (قوله لا يتناول) موصوفة على اللفظ أحد من جعله متنازعا

في واحد منهم أو كما في قوله ما شفعه الجار وهو الذي في الحسن مرسلا فانه لا يحم كل دار أحتمل خصوصية في ذلك الجار

(والخاصة ل العام) فيقال فيه ما لا يثبت في شئين فصاعدا من غير حصر نحو رجل ورجلين وثلاثة ورجل (والقصاص)

نمير بعض (بجمله) أنه أراحه كاتر من سبع من قوله تعالى فقتل المشركين

وهو ينقسم الى متصل ومنفصل بالمتصل (الاستثناء) وساقى مثاله (والشرط) نحووا كرم بنقيم ان حاكوا أى الجانبين منهم (والتعبد بالصفة) نحووا كرم بنقيم الفقهاء (والاستثناء ما تراج ما لا يدخل فى الكلام) نحووا القوم الا زيدا (وانما يصح الاستثناء بشرط ان يبقى (١٢) من المستثنى منه شئ) نحووا على عشرة الا عشرة قالوا يصح وتزعم العشرة

(قوله المعاهدن) فتح الهامى الذين عاهدهم المسلمون أى الكفار باشتراك أو غيره فهو محاذر من اطلاق الخاص وأرادة العام (قوله وهو ينقسم) أى المخصص الفهم من المخصص أو الضمير يعود الى المخصص بمعنى المخصص على سبيل الاستفهام (قوله الى متصل) هو مالا يستقل بنفسه بل يكون متعلقا باللفظ الذى ذكر فيه العام (قوله ومنفصل) هو ما يستقل بنفسه ولا يكون متعلقا باللفظ الذى ذكر فيه العام (قوله وساقى مثاله) نحووا كرم الفقهاء الا زيدا (قوله أى الجانبين منهم) فسر بذلك ليشعر المخصص الذى هو خارج الحصر وبقاء البعض (قوله والتعبد بالصفة) لا فرق بين أن تكون متاخرة كمنه أو متقدمة نحووا كرم فقهاء بنقيم الفقهاء وبني سلم (قوله) انما بالاولاد الخ أى بالاولاد احدى أخواتها وسكت عن ذلك لظهوره فخرج نحووا استثنى زيدا خلا بسى استثناء فى الاصح (قوله لم يصح) أى ما يتبعه بأشياء أخر نحوه على عشرة الا عشرة الا خمسة فيلزم خمسة وكأنه أنه على عشرة الا عشرة ناقصة خمسة وهو بمعنى الخامسة (قوله متصلا بالكلام) أى عطفه بضمير انفعاله بنقسم أو سأل أو تعب وقيل يجوز زالى شعر وقيل الى سنة وقيل ايدوا حكي عن سعيد بن جبيرة جواز تأخير ما الى أربعة أشهر وعن عطامو الحسن ما لم يقم من النفس وعن محمد بن سنان وقيل ما لم يأتى فى كلام آخر وهذه مذاهب شاذة لا يعمل بها من شرعنا ان يكون هو المستثنى منه من متكلم واحد الا انى صلى الله عليه وسلم بالنسبة الى الله تعالى انه لم يزل يذمهم فلو قلنا ان المتكلم لا يمتنع من الله وان لم يكن ذلك قرأنا (قوله ويجوز تقديم المستثنى) نحو قوله

(ومن شرطه ان يكون متصلا بالكلام) موقوف على ما قبله (قوله) انما بالاولاد الخ أى بالاولاد احدى أخواتها وسكت عن ذلك لظهوره فخرج نحووا استثنى زيدا خلا بسى استثناء فى الاصح (قوله لم يصح) أى ما يتبعه بأشياء أخر نحوه على عشرة الا عشرة الا خمسة فيلزم خمسة وكأنه أنه على عشرة الا عشرة ناقصة خمسة وهو بمعنى الخامسة (قوله متصلا بالكلام) أى عطفه بضمير انفعاله بنقسم أو سأل أو تعب وقيل يجوز زالى شعر وقيل الى سنة وقيل ايدوا حكي عن سعيد بن جبيرة جواز تأخير ما الى أربعة أشهر وعن عطامو الحسن ما لم يقم من النفس وعن محمد بن سنان وقيل ما لم يأتى فى كلام آخر وهذه مذاهب شاذة لا يعمل بها من شرعنا ان يكون هو المستثنى منه من متكلم واحد الا انى صلى الله عليه وسلم بالنسبة الى الله تعالى انه لم يزل يذمهم فلو قلنا ان المتكلم لا يمتنع من الله وان لم يكن ذلك قرأنا (قوله ويجوز تقديم المستثنى) نحو قوله

ومالى الآل أجد شعبة موملى الامذهب الحق مذهب ومثله أو يمكن خوالق الافلافة أو بعثكن الافلافة طوالق (قوله الا انما) ومثله على الف درهم: "ثوابه لم يزل ناقص فمئة ثوب رجعت فى بيان قبحه اليه (قوله والشرط) المخصص يجوز ان يقدم أى ويجوز ايضا تقديم الصفة كوقفت على محتاجى أولادى وانما لم يتعرض له لغير وجهها حال التقديم عن كونها صفة صلاحا (قوله فيحصل المطلق الخ) اعلم ان السبب فى الموضعين مختلف اذ هو فى الاول القتل وفى الثانى القتل لانه خطأ ومثله ذلك فامضوا بوجهكم وايدىكم منه وقال فى مسيئتهما أى ذنوبهم وان كان القتل فى لانه خطأ ومثله ذلك فامضوا بوجهكم وايدىكم منه وقال فى آية نوضه وايدىكم الى المرافق وسبب الحكم فيهما واحد وهو الحد وهو حكمهما مختلف فانه فى الاول وجوب النحر وفى الثانى وجوب القتل والجامع بينهما اشتراكهما فى سبب حكمهما (قوله احتياط) أى لاجل احتياطنا فى خروج من العهد فلتيقن المروج عنها بالعمل بالمقيد سواء كان التكليف فى الواقع بالمقيد أو بالمكلف بخلاف العمل بغير المقيد اذ يكون التكليف فى الواقع بالمقيد لا يحصل خروج عن العهد للاخلال بالمقيد له سم (قوله تخصيص الكتاب بالكتاب) أى مفسره بعض ترجمه وقيل لفظ الكتاب على القرآن فى عرف الشرع (قوله ولا تتكلموا بشركا) أى كبريات مفسرة هره نحوه لتصفينات الكتابات يقتضى منع تكلمهم وليس كذلك لخص يخصص أى ونه (قوله لا يقبل لله صلاة أحدكم الخ) أى فانه شامل لحالة العذر بنحو منعه من التكلم عن غيره من غير عذر وله تبعوا فيقبلون الصلاة وصحها مع الحديث حالة العذر فانه

وان وردت السنة بالثبوت ايضا بعد نزول الاسمية وتخصيص السنة بالسنة كتحصيل حديث المصنفين في ما سقت السماء المسمى
 بعد نهما ليس فيكون خمسة أو سبعة (وتخصيص النطق بالقياس وتعيين بالنطق قول الله تعالى ووقول الرسول صلى
 الله عليه وسلم) لأن القياس يستند الى نص من كتاب الله أو سنة فكأنه التخصيص (والجمل ما يقتضيه البيان) نحو ثلاثة قروه
 فانه يحصل الاظهار والحيز لاشراك القريتين الحيز والطهر (والبيان انما هو (١٢) الشيء من حيز الاشكال الى
 حيز النطق) أي

الايضاح والمبين هو
 النص (والنص مالا
 يحتمل الامه في واحد)
 ذكر ينافي نحو رأيت
 زيدا (وقيل ما تاناو به
 تنزيه) نحو عصيان
 ثلاثة أيام فانه مجرد
 ما ينزل في فهم معناه
 (وهو مشتق من
 منصة العروس وهو
 الكرسي) لان ارتفاعه
 على غيره في فهم معناه
 من غير توفيق
 (والظاهر ما احتمل
 أمر من أحدهما أظهر
 من الآخر) كالاسد
 في مرات اليوم أسدا
 فانه ظاهر في الحيوان
 المقترس لان المعنى
 الحقيقي يحتمل للرجل
 الشجاع بدله فان
 حل القصة على المعنى
 الآخر يسمى مؤولا
 وتمايؤون بالبدل
 كقوله (ويؤول الظاهر
 بالبدل يرسمي ظاهرا
 بالبدل) أي كما يسمى
 مؤولا منه قوله تعالى
 والسماء فيها

يتم (قوله وان وردت السنة الخ) أي فهذا الاتعم التخصيص بالآية لتقدم تزولها (قوله فما
 سقت السماء) أي سقته السماء أي السحاب أو المعرفة وما واقع على غير أوزع (قوله وتعين
 بالنطق الخ) مثال تخصيص قوله تعالى بالقياس الزانية والزاني فانه خص منها الآية قطعا نصف ذلك
 بقوله فاذا أحسن الخ والعهد بالقياس على الأمة في النصف أيضا ومثال تخصيص قول الرسول
 صلى الله عليه وسلم بالقياس قوله في الواحد أي مطلقه جعل مرضه وعقوبته وهذا في غير الواحد
 ولده أمها وقوله لا يحمل الخ قياسا على عدم خلاف الثابت بقوله تعالى فلا تقل لها أي بالاولى (قوله
 والجمل ما) ما ومنه الجمل وهو الاختلاط (قوله فانه يحتمل الخ) أي ولا ترتبة تدل على أحدهما
 وقد جعله الامام الشافعي رضي الله عنه على الاظهار لما قام عنده فقوله ما يقتضيه البيان أي كونه
 في حيز الاشكال بان يكون محتملا لردود غير على السواء (قوله والبيان أنما هو الخ) سواء كان
 قولاً أو فعلاً وقوله من حيز الاشكال أي من حال اشكاله وعدم فهم معناه ونحو ما سقت السماء الخ
 بالخير لوضوحه وشهرته والجاز المشهور بجورده كرم في الحد ودلانه كالحقيقة (قوله كذا في نحو
 رأيت زيدا) فيه نظر فان بعضهم حو زها في الاعلام وان لم تشهر بصفة (قوله تنزيه) أي يحصل
 بمجرد زوله وسماحه فيكون كونه مع التنزيل كانه دو (قوله وهو مشتق) أي ما نحو دوليس المراد
 الاشتقاق النحوي (قوله منصة) بكسر الميم وهو منفعلة (قوله وهو) أي المنصة وذكر باعتبار الخبر
 (قوله الكرسي) أي الذي تنص العروس عليه أي ترفع لتظهر للتأخرين (قوله أظهر من الآخر)
 أي لكونه الموضوع له أو لعلبة العرف بالاستعمال فيه (قوله سمي مؤولا) فالظاهر هو المستعمل في
 أظهر معنيته والمؤول هو المستعمل في مروهما (قوله منه) أي من الظاهر المتوول بالبدل
 (قوله ترجمة) أي مترجم وهو مبعثر من موضوع هذا البحث (قوله صاحب الشريعة) هو
 صلى الله عليه وسلم لانه بلغها تضاف اليه وليس المراد به الله وان كان هو صاحب الحقيقة لها
 لعدم محبة ارادته هنا (قوله لا يتجاوز الخ) حاشا ان يفعله صلى الله عليه وسلم لا يكون سراما ولا
 مكروها ولا خلافا لاولى أي بالنسبة صلى الله عليه وسلم والا فقد طلب منه فعل ما هو مكروه
 بحيث ذمه له ان يكون واجبا أو مندوبا أو مباحا لا يؤدي الى ما ذكر (قوله على وجه القرية)
 أي وصف هو كونه قرية وطاعة والمصنف يفسر كل في الحاشية ولا يتجاوز حيث تدفع الوجوب أو
 التنبؤ (قوله كبريته في النكاح) ومثله الوصال في الصيام فهو من الخصوصيات (قوله
 على أربع نسوة) قبل وسائر الانبياء كان لهم الزيادة على الأربع أيضا والنكاح وان كان مباحا
 والكلام فيها هو على وجه العادة فقد يكون مندوبا أو واجبا بل هو في حق صلى الله عليه وسلم
 عبادة مطبقا (قوله ونسب) نحو فصل ليلك وانحر وكنته صلى الله عليه وسلم (قوله أسوة
 حسنة) أي خصله حيث من خصاله ان يؤمن بها وهو صلى الله عليه وسلم في نفسه قوة يحسن
 الناس به (قوله فيحصل على الوجوب) محله ان تعلم صفته فان علت صفته من وجوب أو ندب أو
 إباحة فامته مثله كقوله هذا واجب أو قوله هذا الفعل مباح ولكنك في حكمه لمعلوم (قوله لانه

بأنه ظاهر مرجع بدو ذلك محال في حق الله تعالى فصرف الى معنى القوة بالبدل العقلي التذرع (الافعال) وهو ترجمه
 (فعل صاحب الشريعة) يعني النبي صلى الله عليه وسلم (لا يتجاوز ما) أي يكون على وجه القرية بقوله الطاعة (قوله
 على وجه القرية) فاعلم ان دليل على الاختصاص به محله على الاختصاص كبريادته في نكاح على أربع نسوة
 (وان لم يدل دليل لا يخص به) لأن الله تعالى قال لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة فيحصل على الوجوب منه
 (بما) في قوله الآية

رواه أبو داود وجاء أنه قال اصنعوا كل شيء إلا الذسكاح أي الوطء واه مسلم ومن جعله الوطء فيما فوق الأزارق عارضاً فيه فرجهم بعضهم الغريم احتياطاً وبعضهم الحل لأنه الأصل في المنكوحه وأن على التاريج نسخ المتقدم بالمتأخر كما تقدم في حديث زيارة القبور (وأن كان أحدهما عاماً والأخر خاصاً فخص العام بالخاص) كتحصيل حديث الصحابين في ما سقت السماء العشر بحديثهما ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة كما تقدم (وأن كان كل واحد (١٧) مهيماً عاماً من وجهه وخاصاً من وجهه فخص عموم كل واحد منهما بمخصوص

واحد منهما بمخصوص (الآخر) بأن يمكن ذلك مثله حديث أبي داود وغيره إذا طلق الماء قلبين فإنه لا ينقص مع حدث ابن ماجه وغيره الماء لا ينقص شيء إلا ما غلب على ربحه وطعمه وولونه فالأول خاص بالقلتين عام في المتغير وغيره والثاني خاص في المتغير عام في القلتين وما دونهما فخص عموم لاول بمخصوص الثاني حتى يحكم بأن هذه القلتين ينقص بالتغير وخص عموم الثاني بمخصوص الأول حتى يحكم بأن ما دون القلتين ينقص وإن تم بتغير فإن لم يمكن تخصيص عموم كل منهما بمخصوص الآخر احتج إلى الترخيص بينهما بما عارضاً فيه مثاله حديث البخاري من

أي من يذنها كطنها وصرها أي فصل الاستنقاء بهذا كله (قوله اصنعوا الخ) أي بالمرأة الحائض وهذا الأصل باحة (قوله ومن جعله) أي من جعله أمر إذا طلع الوطء فيما فوق الأزارق فحدث الأول يجوز وهذا يصرحه (قوله عارضاً فيه) أي لم يمكن الجمع ولم يعلم التاريج فتوقف عن العمل بأحد منهما إلى ظهور المخرج وهو الاحتياط عند بعض وأصله الحل عند بعض (قوله لأنه الأصل الخ) أي فيستحب عند الشك في القصر وما ذكره الشارع من الخلاف فهو منه فإن ما فوق الأزارق يجوز الاستمتاع به باتفاق العلماء قال النووي في شرح مسلم على جملة كثيرة الإجماع عليه ثم العارض في الحديث المذكورين في الاستنقاء بغير الوطء فيما تحت الأزارق أن الأول يحرمه والثاني يجوز فيه بعضهم كالشافعي يحرّمه احتياطاً وبعضهم كالمالك حله لأنه الأصل في المنكوحه كذا في الحاشية (قوله فيما سقت السماء) هو شامل لخمس أوسق وما دونها والمراد من السماء المطر أو السحاب والغلق وقوله العشر أي عشرين ما يحصل منه للأفقر أوقية قصر هذا الحديث على خمسة أوسق ويخرج ما دونها عن حكمه (قوله عاماً من وجهه) أي باعتبار التعارض به سواء تفرق في الورود أو تأخر أحدهما عن الآخر (قوله مثاله) أي مثله لكون كل منهما عاماً من وجهه وخاصاً من وجهه (قوله إلا ما غلب) أي وطعمه وألونه على نظيره من ربحه أي الماء فالأول في الحديثين بمعنى أو (قوله حتى يحكم) بالرفع على أن حتى ابتدائية والنصب بأن مقدرة بعد ما وكذا يقال في الثاني (قوله فإن لم يمكن تخصيص الخ) أي بأن لم يندفع التعارض بينهما به أخيراً في العمل بأحدهما فيما عارضاً فيه إلى ترجيح بينهما سواء تفرق في الورود أو تأخر أحدهما عن الآخر (قوله من بدل دينه الخ) بأن انتقل عنه إلى الكفر والمراد من الدين الإسلام ولا يمكن إرادة الأهم فيدخل فيه يهودي صرّح بالعكس فإنه لا يقبل منه إلا الإسلام (قوله فأتاوه) أي بعد استأنيبه وجواباً لما قبل (قوله وأرجع أنها تقتل) أي عللاً بالحديث الأول وترجمه لواءاً قرينة على ذلك أن المقصود بالنهي حفظ حق العائنين في الأول على عمومهم وحصر الثاني بالحرريات وتحصيل أن المرتدة تقتل قياساً لقتلها بالكفر بعد الإيمان على قتلها بزيادة لا حصان (قوله وألجأ) يطلق في اللغة على معنيين أحدهما عزيم والثاني الاتفاق فعلى الأول يصح خلافه على الواحد بخلاف الثاني لأن الاتفاق لا يسند لتعدد (قوله هو اتفاق الخ) أي الصلح والمراد من اتفاقهما اشتراكهما في اعتقاد الحكم بدلالة عليه فوطئه أو تفرق ربه من هذه الأمور بعضها الحائض أي لخصلة التي من شأنها أن يصب رتوج من قول وفعل وغيرهم (قوله العولم) هم غير تعلموا وعلمه بعضهم بأنهم أسلموا من أهل البيت بدلالة رتوجهم كالتصبي والتحنون (قوله اعتناء) ربه يفتيدون (قوله الشرعية) أي المنسرة إلى الشرع لا خضوعاً منه وهو بطريق القدس (قوله فيه) أي في شيء وبسبب وعلمها على حكمه وقد يبحث في كلامه بما يقتضي أنه لا يوجد إلا لأنه فاجباً عليهم مع تبرؤهم من كثر أنما وجعوا لا وحداً فلهذا لا يعتبر (قوله حجة) أي نخب لا تذهب (قوله دون غيرها) أن يكون حجة في حق أحد من هذه الأمة وقيل له حجة بوجه على أن

(٣ - وروى) أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء فلا بد عام في الرجال والنساء خاص بإهل أربة ومثلي خاص في النساء عام بالحرية والمرئدة فتعارض في المرتدة هل تقتل أم لا لا ترجح أنها انتقل (وأن الإجماع فهو تدفق أهل العصر على حكم المرتدة) فلا يعتبر رفاق المروء لهم (وأن في ما عارضاً في لغة) لا بد من موافقة الأصوليين (وهي) خاصة حديث الشريعة) لا بد من تحمل الغرلة فقد عارض في لغتهم من لا يوافقهم فيها على (قوله) الإجماع هذه حقيقة دون غيرها قوله عليه السلام لا يجوز لأحد منكم

على خلافة) رواه الترمذى وقضه (والسرور وصحة هذه الامة) لهذا الحديث ونحوه (والاجماع جهة على العصر الثاني) ومن بعده (وفي أى عصر كان) من (١٨) غير العصابة ومن بعدهم (ولا يشترط في حجته انقراض العصر) بان يموت اهلها على

[illegible]

وَجِبَتْ بَشْفَةُ (أَمَامَ) دُخَانِ رُوحِهِ بِسُجْدَةِ الْخُذْفِ وَكَانَتْ رُوحِي دُخَانِ رُوحِهِ مِنْ حَيْثُ أَنْشَرْتُ كَرْدُوكَ رُوحِي
فَامُزِيدَ يَحْتَمِلُ أَنْ كَيْفَ هُوَ يُرَى كَيْفَ يَكُونُ كَيْفَ يَكُونُ تَحْتَهُ رُوحِي دُخَانِ رُوحِهِ مِنْ حَيْثُ أَنْشَرْتُ كَرْدُوكَ رُوحِي
كَتُوبُ الْفُتُوحَةِ (وَالْجَنَّةِ) بِحَيْثُ هُوَ رُوحِي دُخَانِ رُوحِهِ مِنْ حَيْثُ أَنْشَرْتُ كَرْدُوكَ رُوحِي

الغلب عن مثلهم وهكذا الى أن ينتهي الى الخبر عنه فيكون في الأصل عن مشاهدة ومسمع لاعتبار (كالأخبار عن مشاهدة مكة أو مسمع خبر الله تعالى من النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف الأخبار (١٩) عن محمد بن عيسى كالأخبار الغالبة

يقدم العالم والآحاد

وهو مقابل التواتر

(وهو الذي يوجب

المسئل ولا يوجب

العلم لاحتمال الخطأ

فيما ينقسم قسمين

الى مرسل ومسنند

فالمسنند ما اتصل

استداده بان صرح

برواته كلهم والمرسل

ما لم يتصل استداده

بان أسقط بعض رواته

(فان كان من مراسيل

غير الصحابة) رضى

الله عنهم (فليس

بصحبة) لا خصال أن

يكون الساقط مجرّوا

(المراسيل سعيد بن

مسيب) من التابعين

رضي الله عنه أسقط

لصحبه ورواهما النبي

صلى الله عليه وسلم

فهو حجة (فانما

فتشت) أي فتش عنها

(توجدت مسانيد)

أي رواها (الصحابة)

الذي أسقطه عن النبي

صلى الله عليه وسلم

وهو في الغالب صهره

أبو زوجته أبو هريرة

رضي الله عنه أما

مراسيل الصحابة بان

يروى صحابي عن

صحابي عن النبي صلى

الله عليه وسلم ثم يسقط

الثاني فحصة لان

يروى أو دون روى جماعة ولو ساقطوا كفاراً وادعوا أنما لو صيداً ما يميز بين أقل الجماعة المذكورة
خمس لا أربعة على الرابع لعدم احتياج خبرهم العلم لاحتياجهم الى التزكية فيما يشهدوا بانها (قوله
وهكذا) وفي الكلام بحث وهو ان الحد لا ينهل ما لو كان الخبرون طائفة واحدة أو طائفتين فقط مع
أغلبية شأن ذلك من التواتر وكتابه بنى الامر على الغالب (قوله فيكون في الأصل) أي في أول
مراتبه وهو طائفة الأولى ناشئة من مشاهدة أو مسمع ٢ أي ولس (قوله لاعتبار) أي يجوز
الغلط فيه (قوله كالأخبار عن مشاهدة مكة) أي كالأخبار بوجود مكة الحاصل عن مشاهدة
مكة الخ (قوله أو مسمع) أي ولا خياره صلى الله عليه وسلم عن الله الحاصل عن مسمع الخ (قوله
يقدم العالم) أي فليس هذان من التواتر يجوز ان العاطف لانه من اعتبار (قوله يوجب العمل) أي
بعضه وهو الذي يبلغ روايته عدد التواتر واحد أو أكثر وشروطه عدة رواياته فلا يجب العمل
بخبر الفاسق والمجهول وانما لم يوجب خبر الواحد العلم لان دلالة قضية وأوجب العمل لقوله تعالى
فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة الخ والفرقة الثلاثة أكثر والثلاثة والطائفة منها يصح أن تكون
واحدة أو اثنين وأيضاً كان مسلم الله عليه وسلم يبحث الآحاد الى القبائل والتواحي لتبليغ
الأحكام التي منها وجوب الواجبات وحرمات المحرمات ليعتقدوا ذلك ويلتزموا العمل به (قوله
ما اتصل استداده) الاستداف في اللغة ضم أحد الشئتين الى الآخر ثم استعمل في المعاني يقال أسند
فلان الخبر الى فلان إذ عارضه اليه أو تلقاه عنه وهو الطريق الموصلة الى المتن ولتنوعها ما ينتهي
اليه الاستدادم الكلام قال الحاكم المسند ما رواه المحدثين شيخ يظهر مسماعه منه وكذا شيخه
عن شيخه متصل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله بعض رواته) واحداً كان أو أكثر من أي
محل كان وقال جماعة من المحدثين لا ينبغي مرسل إلا ما خبر فيه التابعي عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولذا قال في البيهقي • ومرسل منه الصحابي سقط • وهو الساقط منه اثنان فأكثر على
التوالي من أي موضع كان معطلاً ولذا قال فيها • وانحصر الساقط منه اثنان • (قوله فان كان)
أي المرسل (قوله غير الصحابة) بان كان المرسل له غير صحابي (قوله مجرّوا) أي منسحباً بمحل
بعداته (قوله ابن المسيب) يقع اليه أو كسرهما (قوله من التابعين) جمع تابع بمعنى التابع وهو من
أتى الصحابي بشيء من علوم الاجتماع بخلاف الصحابي فانه من اجتمع بالرسول ولولمصلحة (قوله عن النبي)
متعلق برواهما أي ولسا على عدل واستقامه الدرك كذكر (قوله هو) أي ذلك الصحابي الذي رواها
له (قوله أبو زوجته) أي لا زوج يشتهه فان الضمير يطلق على كل منهما (قوله مراسيل الصحابة
الخ) الحاصل أن المرسل لا يجتمع به إلا ثانياً كدقوله صحابي أو فله أو أقوى أكثر هل العلم أو كان
من مراسيل الصحابة وكذا إذا استند غير المرسل وهكذا إذا عرف من حال الراوي الذي أرسله أنه
لا يرسل الا عن يمينه كمراسيل سعيد بن مسيب نص عليه الشافعي رضي الله عنه و زاد
بعضه القياس وأن ينتشر من غير تكرير فينضم اليه كل أهل العصر به (قوله ثم يسقط الثاني)
وهو الواسطة بينهما وبين النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كلهم عدول) أي من يثبت عن عدلهم
في رواية ولا شبهة فيكون الساقط عدلاً واستقامه العدول كذكره • أما مسمع الصحابي من تابعي
فتأخر (قوله والعنتنة) هي مصدر عن الحديث بعنته ذر أو مسمعه من ذر أي على حكمه
وهو قوله والعمل به (قوله لافي حكم المرسل) من رده وعدم العمل به (قوله في آثارهم) ثمرة
أن يكون العنتن غير مدلس وان يمكن له بعض العنتن بعض وفي اشتراط ثبوت النقل
خلاف (قوله واذا قرأ الشيخ) سواء قرأ من حقه أو كتابه (قوله وغيره يسمعه) أي ولومن وراءه جواب

لصحابة كلهم عدول (والعنتنة) بان يقال حدث فلان عن فلان الى آخره (فتدخل على الاستداف) أي على حكمه فيكون
حديث المرسل في حكم المسند لافي حكم المرسل لاتصاله بتدقيق الظاهر (واذا قرأ الشيخ) وغيره يسمعه (يجوز زلواوي أن

يقول حدثني اواه خبرني وان فراهو على السج يقول احمرق ولا يقول حدثني) لانه لم يحدته ومنهم من احاز حدثني وعليه
عرف اهل الحديث لان التصدي اعلام بالرواية عن الشيخ (وان احازه الشيخ من غير رواية فيقول احازني أو أخبرني لاجازة
وأما القياس فهو رد الفرع الى (٢٠) الاصل بعلمه بتجميعهما في الحكم) كقياس الارض على البرقي بالاجماع الطعم (وهو ينقسم

الى ثلاثة اقسام الى
قياس على قياس دلالة
وقياس شبه قياس
والعلمة ما كانت العلمة فيه
موجبة للحكم بحيث
لا يحسن عقلا نقله
عنها كقياس الضرب
على التافيف والوالدين
في الضرب بعلمه الاثبات
(وقياس الدلالة هو
الاستدلال بالحد
النظرين على الاستر
وهو ان تكون العلمة
دالة على الحكم ولا
تكون موجبة للحكم)
كقياس مال العبي
على مال المالك في
وجوب الزكاة فيه
بما قسم انه مال نام
وبجوز ان يقل لا يجب
في مال العبي كذا به
أو حنيفة فيه (وقياس
اشبه هو الفرع المرد
بين أصليين فيحقق
كثرتهما شيئا كما
في لجد اذا تالف قته
مرد وفي الضمان بين
الانسان المهر من
حيث انه آدمي وبين
البيضة من حيث
انه من وهر بالمال
اكثر شها من غير
بدليل نه في وهر
ريفة ومقتضى

حيث عرف صوته (قوله حدثني الخ) أو حدثنا أو أخبرنا أو أباينا أو سمعت فلانا يقول أو قال لنا فلان
أو ذكر فلان لا فرق بين ان ياذن للسامع في رواية المسموع أو عينه منها بمحولاته وعني أو رجعت
عن اخبارك وهو كذلك نعم ان اسند المسموع الى نحو خطاطته فيما حدث به أو شكا فيه امتنع الى رواية
عنه (قوله وان فراهو على الشيخ) أي من كتاب أو حفظ وهو يسمعه أو يحفظ الشيخ ما قرأ عليه أولا
(قوله فيقول أخبرني) وان لم يقيد به فيقول قراءة عليه أو بقرائه عليه (قوله ولا يقول) أي لا يجوز
له اصطلاحا أي لا ينبغي ان يقول حدثني وقد استشهد بعضهم للفرقة بينهما بأنه لو قال لعبيده من
اخباري بكذا فهو حرام ولا يخبر بذلك بعضهم بكتاب أو رسول أو كلام عني بخلاف ما لو قال من
حدثني كذا فإنه لا يمتنع الا ان شافه بالكلام (قوله وان احازه) ولومع التازلة والاحازة معها اعل
مرتبة من الاجازة فخير دقمتها وهي أنواع اعلاها الاجازة خاص بخوارز من عاصري رواية جميع
مروياتي (قوله وأما القياس) أي الذي هو من أصول الفقه (قوله وهو رد الفرع الى الاصل) أي
الحاقه به وهذا معناه اصطلاحا ما قلناه فهو تدبر الشيء بالترجيح المساواة بينهما تقول قست الزوب
بالذراع أي قدرته به وأركانها أربعة الاصل والفرع وحكم الاصل وحكم الفرع (قوله بعلمه) أي
بسمها وهو أمر مشترك بينهما يوجب الاشتراك في الحكم (قوله بتجميعهما) أي الاصل والفرع أي
نقل على اجتماعهما في الحكم المعلوم للاصل (قوله كقياس الارض) ويقول أيضا اني نذ حرام كالخمر
للاسكر (قوله فيه) حال من العلمة (قوله موجبة للحكم) أي مقتضية اقتضاء تاما لا يثبت مثل حكم
الاصل للفرع (قوله عقلا) أي في نظر العقل وقوله تحلقه عنان نوحده في الفرع ولا يثبت هو له
(قوله باحد الطرفين) أي يثبت الحكم في احدا من الطرفين أي الشئتين المتشاركين في الاوصاف على
ثبوت في الاخر الآخر (قوله وهو) أي الاستدلال المذكور أي المراد به (قوله وجه الحكم) أي
لا تكون مقتضية اقتضاء تاما لا يثبت الحكم للفرع بحيث يقع عقلا نقله عما يل تكون بحيث
لا يثبت تقرب التفرق بينهما (قوله مال الصبي) المراد به ما يثبت الصبية (قوله ويجوز ان يقال)
أي من غير استسنة في نظر العقل فحينئذ يفرق بين المال والصبي بقياس على الحج فانه يجب على
البالغ ولا يجب على الصبي ولضعف ذلك بخلاف البالغ (قوله اذا تالف) بالبناء لقوله على قبل (قوله
من حديث ته دعي) أي ومقتضى ذلك ان لا يرافقه على التوبة وقوله من حيث انه مال أي ومقتضى
ذلك زيادة على التوبة (قوله وهو بالمال كترشيبا) فالحق بالمال في ضمانه بعقبة باقية ما تلفت ولو
زنت على دية حر (قوله ما نقص من قيمته) أي ان لم يكن لها ارض مقدرة من حران كان لها ذلك
ولا ولي في يقول وهو باجمعه كترشيب (قوله أي ان يجمع بينهما ما يناسب) أي لا بد ان تكون عقبة
بما يقتضيه الاصل على ما في قياس التمسك على الخمر بجماع الاسكار أو في حجبها كقياس وجوب
التمتع في الاطراف على التمسك في النفس بجماع الجنابة (قوله الحكم) متعلق بجمع أي لاجل
اثبات حكم الاصل للفرع وكان وجه ذكرها في الشرط مع قوله السابق بعلمه بتجميعهما في الحكم عدم
فصوصية له في التسمية لاحتمال لارادة تعريف بعض انواع (قوله ان يكون ثانيا) أي يكون
حكما له في التسمية (قوله في التمسك) أي التمسك في ثبوت ذلك الحكم للفرع (قوله
ون لا يمكن حسم) أي رد الحسم عليه من زيد مجرد ثبوت الحكم في الفرع (قوله يقول به
القياس) أي به قد من حيث صحة لاثباته أو بتقليد صحيح (قوله ومن شرط العلم الخ) أي من

بشرط ان يجمع من تارة (ومن شرط امره ان يكون منه بلا سئل) فبما يجمع به بينهما الحكم أي ان
يجمع بينهما ما يناسبهما (ومن شرط الاصل ان يكون ثانيا لا يثبت عليه بين التمسك) ليكون القياس حجة على
حسمه وان كان حسمه شرعا كحسمه ببل سوبه بقياس (ومن شرط العلم الخ) فطر

بأن يجتهد (فيجوز أن يسمى قبول قوله تقليدا) لاحتمال أن يكون عن اجتهاد وان قلنا أنه لا يجتهد وانما يقول عن وحى
ينطق عن الهوى ان هو الاوى بوحى فلا يسمى قبول قوله تقليدا لاعتدائه الى الوحي (واما الاجتهاد فهو بذل الوسع في بلو
الغرض) المقصود من العلم ليحصل له (فليجتهد ان كان كامل الالة في الاجتهاد) كما (٢٣) تقدم (فان اجتهاد في القرو

فأصابه أجران
على اجتهاده واصاب
(وان اجتهاد فيه
وأخطأ فيه أجر) واحا
على اجتهاده وسابق
دليل ذلك (ومعهم
من قال كل مجتهد في
القروع مصيب) بنا
على أن حكم الله في
حقه وحق مقلده
مأدى اليه اجتهاده
(ولا يجوز أن يقال
كل مجتهد في الأصول
الكلابية) اى
المعتقدين (مصيب
لان ذلك يؤدى
ذات صواب أهل
الغلاة من انصارى
في قواعدهم الثابت
والجسوس في قواعدهم
بالناسين لعلم انور
وأشبهه (واكتفا)
في فهم التوحيد
وبعد الرسل والله
في حجة (والجسوس)
في فهمه عنه تعان
كالكلام وحقه من
بعدد كونه مرتباً في
أشياء وغير ذلك
(وذلك من فليس
كل مجتهد في مروع
بصحة قوله صلى الله
عيسى سلم من اجتهاد
فأصاب فيه أجران
ومن اجتهاد وخطأ

الواحد وتخرج بقوله بلا حجة اذا ذكرها التامل للاخذ منها والافكدهم ذكرها والمراد بالتقول الرأى
والاعتقاد وهو مجاز مشهور يدخل المدونة دخل في ذلك ما اذا اعتقدت فعل الخير من غير أن تعرف
دليله (قوله ان يجتهد) تفسيره لمراد من القياس ويؤيد به تعبير البرهان بالاجتهاد بدل القياس (قوله
فان قلنا الخ) هذا هو الرابع وعليه فالصواب أنه لا يخفى فيه تنزيهاً لتعصب النبوة عن الخطأ في
الاجتهاد (قوله ان هو) أى الملتحق صلى الله عليه وسلم الاوى فهو يدل على ان جميع ما يصدر
عنه عليه الصلاة والسلام ناشئ من الوحي والحق أنه صلى الله عليه وسلم يجتهد ومعنى الآية حيث ذكر
وما يصدر نطقه بالقرآن عن الهوى ما القرآن الاوى بوحى (قوله بذل الوسع) اى المقتدر اى صرفه
في النظر في الادلة وقوله بلوغ الغرض اى لاجل الوصول اليه وقوله المقصود صفة كاشفة للغرض
وقوله عن العلم بيان للغرض المقصود على أن المراد بالعلم هو علم الحكم المذكور وقوله ليحصل له
ليحصل ذلك الغرض لذلك البذل (قوله ان كان كامل الالة) وهو المجتهد المطلق ونظيره أن غيره
من النوعين السابقين كهم وفي ذلك وانما اقتصر المصنف على ذلك لان كلامه فيه على كل فلو اسقط
قوله ان كان كامل الالة لكان أولى له من الحاشية (قوله فأصاب) بان وافق مادته حتم اداء اليه
ما هو الحكم في الواقع (قوله أجران) اى عشرين من الثواب يعلمها الله كيفية وكيفية (قوله واصابته)
اعتراض بان الاصابة ليست من صنعه فكيف ثواب عليها وأجاب السبكي بأنه قد يناب على ما ليس
من صنعه اذا كان من آثار صنعه ثم يجوز أن يكون الآخر الثاني على كونه من سنة يقتدى بها
من يتبعه (قوله فيه أجر واحد) ولا يتم عليه بسبب عطشه لان قصر في اجتهاده بنه لم يبدل وسعه
فلا أجور وهو أتم (قوله ومنهم) اى الأصوليين كلاسعري والباقلاني (قوله مصيب) وعليه
فالظاهر أنه أجران (قوله للكلابية) اى المنسوبة الى القرآنية بكلام (قوله في الغرض)
اى المعتقدات اى أغرب اعتداه (قوله بالثبوت) اى كونه لا يتغير بغيره ولا يغيره (قوله في الغرض)
بشهادة قوله ثبت فقلت للناس يقتضون وحي اله من دون الله (قوله ضرورية) بمعنى أنهم
قد بينا عندهم وامر جاحل من امتزاجها مع العلم (قوله لمعادى الآخرة) اى عود الجسوس
يعتد الله الموقف من التبدور ويرد الروح اليها وفي الحديث يصير الناس عرقة قرولا في زندق
أجاد أهل الجنة لتسفر عنهم الذنوب في جسد أهل النار تعذب يعقوبت وورد نص تكفير
كاحد (قوله والمجدين) من الأخذ وهو دليل على لامة مة (قوله وحلقه) هو بان تعصب عنه وعلى
صفاته (قوله وغير ذلك) هو بان تعصب بعض ائمة في فهم غير ذلك مما يثبت على كونه ارتكابه
الكبيرة لا يزيل الايمان فان المعتبر في ذلك هو التوالى في الجمع بينه وبين سعيه لا يمين والآخر
(قوله ودليل من قرآن) وهو الجمهور (قوله ليس كل مجتهد في القروع مصيب) بل قدوة كـ
علمائنا تقدم (قوله وأصاب) اى في اجتهاد بان ذى له هو حكم في القروع (قوله فيه أجر واحد)
ولا يعدل في جرح الحكم ايضا وعلى قصد الحكم يخفى وفي رواية الحكم المذكور في اجتهاده
واجتهاده أجران وأصاب فيه عشرة حور ولا مائة ذل بالبعد وبغيره لا يخفى الكبير وغيره
علم أوله بالاجر في خبر سبعة عشر في خبرهم وانما ذكر في خبره ثمانية عشر (قوله في
المجتهد) اى حكم بخطه وبذلك يخفى في وجهه لامة عكس وانما في حديثه في خبره
ثبتت للطلاب بل هو محل نزاع لا غير (قوله رواه الشيخان) اى بخبري مرسلة في حديثه
ليس لفظ البخاري وانما لفظ البخاري مذكور بقوله ان اجتهاد الحكماء في غيره من غير ما يمكن

له أجر واحد وجه الدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم خطا لمجتهدين في القروع وسقوه بحري والحمد لله رب
الاجتهاد الحمد لكم تحمداً في أجران وانما حكم فاعده في غيره والله اعلم

حكما لا يحصل الا برأى وليس مراد الغيبة هذا المراد بالحكما من ثبت الحكم والمراد من قوله حكم أثبت الحكم * والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

• (يقول رابعي غفران المساوي • رحمه الله محمد الزهري الغمراوي) •

أجد المن أيدع أصول الكائنات من بحث العدم لا على مثال وابتداء فرع أنواع الموجودات في حيز الخفاء بمحض الافضال وصلاة وسلاما على سيدنا محمد أفضل من شيد قواعد الاحكام وعلى آله وأصحابه الثقات من بعده تأييدها ثم الاسلام وهو بعدكم فقد تم بعون مغيبات طبع حاشية العلامة الشيخ أحمد الذعياطي على شرح الورقات للملك العلماء وكعبة الاولياء الامام جلال الدين المحلي قدس الله روحه ونور ضريحه وهي حاشية فائقة جليلة

وتحقيقات باهرة جليلة وقد غشيت غرر حواشيا وطرقت طرر ربانيها

بذلك الشرح الشارح للصدور المحتوى في علم الاصول على ما هو

حري أن يرسمه بالنور على محور المحور وذلك بالمطبعة الميمنية

بعمارة المدرسة الحموية بجوار سيدي أحمد الدردير

وربما من الجامع لازهر المير ادارة افتقر لعفو

به العذر أحمد لباني الحلبي ذي

الهمز التفسير وذلك في شهر

ربيع الاول ١٣١٥ هـ

على صاحب الفضل

صلاة واتممه

مين

